ولاشك أن هناك شبه اتفاق عام بين العلماء والمفكرين المسلمين حول هذه النظرة الكلية، بالرغم من الإثارات ذات الطابع السياسي الذي تصطنعه الاتجاهات السياسية للدول المعادية، أو الأشخاص الذين يقعون تحت تأثيرها السياسي.

الثاني: الموقف العام تجاه الحقوق الإنسانية العامة في الفكر والرأي والعمل السياسي، والممارسة العبادية للمسلمين، والحقوق المدنية لاتباع المذاهب الإسلاميّة في العالم الإسلامي، بحيث لا يجوز حرمان أتباع هذا المذهب أو ذاك من هذه الحقوق العامة والتي يشتركون فيها مع بقية المواطنين المسلمين لمجرد انتمائهم إلى هذا المذهب أو ذلك، وأن لا يتحول عامل الانتماء المذهبي إلى امتياز أو نقطة أو عيب أو ضعف لصالح الأشخاص أو ضدهم.

الثالث: النظرة الكلية تجاه أعداء الإسلام الأساسيين، سواء على المستوى العقائدي مثل؛ حركة الإلحاد والتحلل من الالتزامات الأخلاقية الفطرية.

أو على المستوى السياسي: كحركة الكفر العالمي المتمثلة بقوى الهيمنة والتسلط والاستغلال القائمة على أساس المصالح والمنافع المادية، بعيدا عن جميع القيم والمثل الإنسانية والمصالح والمنافع المتبادلة.

وكذلك قوى الصهيونية العالمية والصليبية الطائفية الحاقدة التي تعمل ليل نهار في سبيل الكيد للمسلمين، أو نهب المزيد من أراضيهم وثرواتهم انطلاقا من الأحقاد التاريخية.

إن هذه القوى الشيطانية بما تملك من وسائل مادية للتضليل والإغراء والإمكانات السياسية والعسكرية والعلمية لممارسة مختلف الضغوط النفسية تمثل العدو الألد للمسلمين الذي يجب الحذر منه، وبالتالي لابد من تشخيصه ومواجهة أساليبه وأضاليله النفاقية.

الرابع: الخلافات المذهبية التي لابد من توحيد النظرة الكلية والمنهج الذي يتم على أساسه التعامل معها؛ فإنه لا معنى لافتراض الوحدة في هذا المجال على أساس توحيد المذاهب الإسلاميّة في مذهب واحد مشترك، فان هذا المنهج في الوحدة